ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الحق في العمل بقطاع غزة
بين حصار دائم وقيود لا تنتهي

إعداد: أحمد عيسى

مقدمة:

يُعد الحق في العمل أحد أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للإنسان، وهو يُعنى بتوفير فرصة عمل لكل شخص قادر على العمل، وضمان ظروف عمل عادلة ومُرضية، ويعتبر الحق في العمل حقًا أساسيًا وضروريًا لإعمال وتحقيق طيف واسع من حقوق الإنسان الأخرى ولا سيما حق البشر في التمتع بمستوى معيشي لائق، وهو جزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان ومتأصل فيها، فبدون الحق في العمل، لا يتمكن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية، مثل الغذاء والمأوى والملبس وغيرها من المتطلبات الإنسانية التي تتطلبها الحياة الكريمة. وفي الواقع، نصت العديد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان على ضرورة إعمال الحق في العمل لجميع البشر، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي نصت المادة رقم 23 منه على أن "لكل شخص الحق في العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة"، هذا بالإضافة إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي نص في المادة رقم 6 منه على أن لكل فرد الحق في العمل، والذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره بحرية.

وثمة صلة وثيقة تربط بين الحق في العمل من جهة والحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية والحقوق النقابية ذات الصلة من جهة ثانية. لذلك ينبغي للدول أن تلتزم بكفالة الأجور العادلة، واحترام مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل المتساوي القيمة، والمساواة في الأجور عن عمل ذي قيمة متساوية. كما ينبغي ضمان حصول العمال على الحد الأدنى للأجور الذي يكفي لتأمين مستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم. علاوة على ذلك، لا بدّ أن يتمتع العاملون بظروف عمل آمنة وصحية لا تمس الكرامة الإنسانية. ويجب تحديد عدد ساعات معقول من العمل للموظفين إلى جانب تمتعهم بالراحة وأوقات الفراغ والحصول على إجازات دورية مدفوعة الأجر.

وعلى الرغم من إن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان قد كفلت الحق في العمل لجميع الأفراد دونما تمييز بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع ذلك، لا زال الحق في الحصول على العمل والحماية من البطالة يواجه

انتهاكات واســـعة النطاق في العديد من الدول حول العالم، ففي قطاع غزة على ســـبيل المثال، تسببت الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتكررة فضلًا عن الحصار والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإســـرائيلي على حركة البضـــائع والأفراد من وإلى قطاع غزة منذ ما يقرب من 16 عامًا في ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية التي حصلت عليها مؤســسـة ماعت في هذا السـياق، فقد بلغ معدل البطالة في قطاع غزة بفعل الحصـار والقيود المفروضـة من قبل سـلطات الإحتلال الإسـرائيلي نحو 46 في المائة، الأمر الذي يجعل معدل البطالة في قطاع غزة المحاصر من بين أعلى المستويات في العالم.

وفي إطار **حملة (50 x 30) حقوق الإنســان للجميع** التي تطلقها مؤســســـة **ماعت للســلام والتنمية وحقوق الإنسـان** للتوعية بمواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان، وتزامنًا مع موجة العنف المنهجي الذي شـرعت فيه قوات الإحتلال الإسـرائيلي على قطاع غزة، تقدم مؤسـسـة ماعت هذا التقرير الذي يركز علي إعمال المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الخاصة بـــالحق في العمل والحماية من البطالة، وذلك بالتركيز بشـكل خاص على تأثير الحصـار والقيود التي تفرضـها سـلطات الاحتلال الإسرائيلي على الحق في العمل في قطاع غزة، وفي ضوء ما سبق، تتناول مؤسسة ماعت في محوريين أساسيين، يركز المحور الأول منها على الحق في العمل في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، في حين يركز المحور الثاني منها على تأثير الحصـــار على الحق في العمل في قطاع غزة، وهو ما ســـوف نتناوله تفصيلًا في المحورين الذين يتناولهما التقرير.

المحور الأول: الحق في العمل في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

كفلت عدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في العمل لجميع الأفراد دونما تمييز، وفي هذا السياق، يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 الحق في العمل كحق أساسي من حقوق الإنسان في المادة رقم 23 منه على الرغم من أنه ليس معاهدة ملزمة، حيث تنص هذه المادة على أن:"

> تكفل المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل شخص "حق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة"

1. لكل شخص حق العمل، وفى حرية اختيار عمله، وفى شروط عمل عادلة ومرضية، وفى الحماية من البطالة
2. لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي
3. لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية
4. لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه".[1]

وهذا يعني أن لكل فرد الحق في البحث عن عمل والمشاركة في عمل مربح من اختياره، ولا ينبغي حرمان أي شخص من الحصول على فرصة العمل، أو اختيار الوظيفة التي يريدها، فضلًا عن ضرورة أن يكون جميع الأفراد قادرين على اختيار مهنتهم دون قيود أو إكراه لا مبرر له، وضرورة وجود آليات حكومية لحماية الأفراد من البطالة غير الطوعية، مثل إعانات البطالة أو البرامج التي تساعد الأشخاص في العثور على فرص عمل جديدة، هذا بالإضافة إلى ضرورة حصول الرجال والنساء على نفس الأجر مقابل القيام بنفس العمل، وضرورة أن تكون الأجور كافية لتغطية الاحتياجات الأساسية

[1] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، الرابط: https://bit.ly/43CGDCf

للعمال وأسـرهم بما يمكنهم من الحفاظ على مسـتوى معيشـي كريم، مع ضـرورة تمكين العمال من إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحهم وتحسين ظروف العمل الخاصة بهم.

علاوة على ذلك، ضـمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، وهو اتفاقية دولية ملزمة قانونًا لأطرافها، الحق في العمل لجميع الأفراد دونما تمييز، حيث تنص المادة السادسة من العهد على أن "تعترف الدول الأطراف في هذا العهد بالحق في العمل، الذي يشـمل ما لكل شـخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسـب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية"[2]. كما أن اتفاقيات منظمة العمل الدولية بما في ذلك الاتفاقية رقم 122 بشـأن سـياسـة العمالة، والاتفاقية رقم 111 بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة، قد تضمنت في فحواها بنودًا تشير إلى حق الأفراد في الحصول على العمل اللائق.

المحور الثاني: تأثير الحصار والقيود الإسرائيلية على الحق في العمل في قطاع غزة

فرضـت سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي حصـارًا مشـددًا على قطاع غزة منذ عام 2006، وقيدت حركة البضـائع والأفراد من وإلى القطاع لما يربو على 16 عامًا، ونفذت بصـورة متكررة عمليات عسـكرية على القطاع، الأمر الذي كان له أثر عميق على الأوضـاع الاقتصـادية في القطاع، حيث انخفضـت الإنشـطة الصـناعية والزراعية والتجارية نتيجة للأعمال العسـكرية والحصـار البري والبحري والجوي الذي تفرضـه سـلطات الإحتلال الإسـرائيلية على قطاع غزة، وهو ما قاد إلى ارتفاع مسـتويات البطالة في قطاع غزة إلى مسـتويات غير مسـبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصـائيات الرسـمية الصـادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في هذا السياق، فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل في قطاع غزة خلال الربع الثاني من عام 2023 بفعل الحصـار والقيود المفروضـة من قبل سـلطات الإحتلال الإسـرائيلي نحو 379 ألف عاطل، وهو ما يعني أن معدل البطالة في قطاع غزة قد بلغ خلال هذه الفترة نحو 46 في المائة بالمقارنة مع المتوسـط الذي كان يبلغ 34.8 في المائة في عام 2006[3]، كما وصـل معدل

[2] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الامم المتحدة، الرابط: https://bit.ly/3L3klCh

[3] Press Release On The Results Of The Labour Force Survey Second Quarter (April– June, 2023) Round, Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), link: https://bit.ly/3SeoQhi

البطالة بين الشـــباب في القطاع إلى 70 في المائة، الأمر الذي يجعل معدل البطالة في قطاع غزة المحاصر من بين أعلى المستويات في العالم. **ونتناول فيما يلي أبرز القيود التي تفرضها سلطات الإحتلال الإســرائيلي على قطاع غزة والتي ســاهمت في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام فرص العمل في القطاع:**

1. القيود الصارمة المفروضة على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة:

تسيطر سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل على جميع المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل منذ عام 2007، وقد مكنها ذلك من فرض قيودًا مشـــددة على حركة البضـــائع من وإلى قطاع غزة على مدار 16 عامًا، وفي هذا السياق، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيود صارمة على تسويق البضائع من قطاع غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، كما أنها منعت إدخال البضائع إلى قطاع غزة ولا سيما البضائع ذات الاستخدام المزدوج التي تعتقد إسرائيل أنها تشكل خطرًا أمنيًا عليها نظرًا لإمكانية استخدامها في الأغراض المدنية والعسكرية على السواء، فوفقًا لأحدث الإحصائيات المعلنة في هذا السياق، فقد بلغت عدد الشاحنات التي دخلت قطاع غزة محملة بالبضائع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022 نحو 8 آلاف شاحنة في الشهر فقط، وهو معدل أقل بما نسبته 30 في المائة من المتوسط الشهري خلال النصف الأول من العام 2007 أي قبل فرض الحصار، وذلك على الرغم من ازدياد عدد سكان قطاع غزة بما يربو على 50 في المائة، وقد أدت هذه القيود الصارمة المفروضة على حركة البضائع من وإلى غزة إلى إعاقة النمو التجاري والاقتصادي، وإغلاق العديد من الشركات والأنشطة التجارية والصناعية، الأمر الذي كان له تأثير مباشر على انخفاض فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة في القطاع.[4]

2. القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية:

فرضت سلطات الإحتلال الإسرائيلي قيود صارمة على وصول المزارعين من قطاع غزة إلى الأراضي الزراعية لا سيما في المناطق العازلة التي أنشأتها إسرائيل على طول المناطق الحدودية، والمناطق

[4] 15 عاما على حصار غزة: 62% من سكان القطاع بحاجة إلى مساعدات غذائية ونسبة البطالة من بين الأعلى في العالم، أخبار الامم المتحدة، 30 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3A58VHk

القريبة من السياج الحدودي الذي يفصل إسرائيل عن القطاع، وفي هذا السياق، أشارت تقارير دولية موثوقة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد منعت المزارعين الفلسطينين من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة ضمن مسافة 1500 متر من السياج الحدودي الذي يفصل إسرائيل عن القطاع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وفقدان الوظائف في القطاع الزراعي، فبحسب أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا السياق، فقد تأثر نحو 113 الف شخص من قطاع غزة بالقيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى الأراضي الزراعية.[5]

3. القيود المفروضة على الوصول إلى الشواطئ ومناطق الصيد:

تفرض سلطات الاحتلال الإسرائيلي قيودًا شديدة على وصول الصيادين إلى الشواطيء ومناطق الصيد، الأمر الذي أثر بشكل عميق على صناعة صيد الأسماك، فوفقًا لإحصائيات أممية موثوقة، فإن سلطات الإحتلال الإسرائيلي لا تسمح للصيادين من قطاع غزة إلا بالوصول إلى 50 بالمائة فقط من مناطق الصيد التي حدتها اتفاقيات أوسلو بمسافة تصل إلى 20 ميلا بحريًا، الأمر الذي حد من قدرة هؤلاء الصيادين على صيد الأسماك، وأفضى إلى فقدانهم لوظائفهم في قطاع صيد الأسماك.[6]

الخاتمة والتوصيات:

في الختام يمكن القول، أنه على الرغم من أن طيف واسع من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان قد كفلت الحق في العمل لجميع الأفراد دونما تمييز بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد تجاهلت هذه المواثيق، وانتهكت حق الشعب الفلسطيني ولا سيما المقيمين في قطاع غزة في العمل اللائق والحماية من البطالة، حيث تسببت الأعمال العسكرية المتكررة إضافة إلى الحصار والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على حركة البضائع، والوصول إلى الأراضي الزراعية والشواطئ ومناطق الصيد لما يربو على 16 عامًا في ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير

[5] Access Restrictions Area in the Gaza Strip , European Union, link: https://bit.ly/477gaNZ
[6] The Gaza Strip | The humanitarian impact of 15 years of blockade - June 2022, link: https://uni.cf/3Qi2A3L

مسبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية الصادرة في هذا السياق، فقد بلغ معدل البطالة في قطاع غزة بفعل الحصار والقيود المفروضة من قبل سلطات الإحتلال الإسرائيلي نحو 46 في المائة، الأمر الذي يجعل معدل البطالة في قطاع غزة المحاصر من بين أعلى المستويات في العالم، وفي ضوء ما سبق، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان التوصيات الآتية إلى المجتمع الدولي وسلطات الإحتلال الإسرائيلي:

التوصيات المقدمة إلى المجتمع الدولي:

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على استخدام القنوات الدبلوماسية لإجبار إسرائيل على وقف الأعمال العسكرية والحصار على قطاع غزة، وتخفيف أو إزالة القيود المفروضة على حركة البضائع والوصول إلى الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك، الوصول إلى الأراضي الزراعية والشواطئ ومناطق الصيد، مما يسمح بالتدفق الحر للتجارة، ويساهم في خلق فرص عمل.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يساهم في جهود إعادة إعمار وتنمية غزة، وخاصة في المناطق التي تضررت أو دمرت فيها البنية التحتية والأراضي الزراعية، بما يساهم في إعادة بناء الاقتصاد وتوفير فرص العمل.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على التأكد من وصول المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة بفعالية وكفاءة، وعدم عرقلتها بالقيود، ويشمل ذلك توفير الغذاء الأساسي والإمدادات الطبية والمساعدات الإنسانية الأخرى.
- ينبغي للمجتمع الدولي الدعوة إلى توسيع منطقة الصيد قبالة سواحل غزة للسماح للصيادين الفلسطينيين بالوصول إلى مساحة أكبر، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من صيدهم وسبل عيشهم.
- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على تشجيع إزالة المناطق العازلة والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية، مما يسمح للمزارعين بزراعة أراضيهم القريبة من الحدود دون خوف من الضرر.

- ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على دعم البرامج والمبادرات التي تهدف إلى خلق فرص العمل وتطوير المهارات المهنية للفلسطينيين في غزة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في التخفيف من تأثير البطالة والصعوبات الاقتصادية.

التوصيات المقدمة إلى سلطات الإحتلال الإسرائيلي:

- الوقف الفوري للعمليات العسكرية على قطاع غزة، ورفع الحصار على غزة للسماح بالتدفق الحر للبضائع والأشخاص.
- توسيع منطقة الصيد قبالة سواحل غزة للسماح للصيادين الفلسطينيين بالوصول إلى مساحة أكبر، مما يزيد من صيدهم وسبل عيشهم.
- رفع القيود التي تعيق حركة البضائع من وإلى قطاع غزة، والسماح للفلسطينين بالوصول إلى الأراضي الزراعية والشواطئ ومناطق الصيد.
- تشجيع ودعم مبادرات التنمية الاقتصادية في غزة التي تخلق فرص العمل، وتحفز النمو الاقتصادي.
- الإنخراط في مفاوضات جادة لإيجاد حل طويل الأمد للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار، ويساهم في تعزيز حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بما في ذلك الحق في العمل.